واذا نظرنا الى دولة منتجه كبيرة اخرى هي ايران ، نجد أن انتاجها في ١٩٧٤ وصل الى معدل ٦ ملايين برميل في اليوم في حين ان طاقتها القصوى على الانتاج لا تتعدى ٦،٥ ملايين برميل . ومن المعروف ان الابقاء على هذا المعدل العلني غير ممكن بدون عمليات الدفع بالغاز ، وهي عمليات مرتفعة التكاليف وتحرم ايران من عائدات تصدير الغاز المستخدم على النحو المذكور . لذلك تتمحور استراتيجية ايران النفطية — واستراتيجية فنزويلا ايضا — حول العمل لرفع الدخل المتاتي من كل برميل الى أقصى حد ممكن (وليس مجرد زيادة هذا الدخل فحسب) . ولهذا السبب تأخذ ايران موقفا متشددا جدا داخل الاوبيك حول موضوعات مثل زيادة الاسعار وربطها بمعدلات التضخم العالمي .

لا بد من الاشارة هنا الى نقطة تفصيلية لان اوساط الدول المستهلكة تريد أن ترى فيها دليلا على ضعف قائم داخل الاوبيك . معروف ان الجزائر والعراق وليبيا تقدم حسومات على مبيعاتها البترولية في البحر الابيض المتوسط عن طريق تقديم شروط أفضل للتسليف والدخول في صفقات مقايضة مع دول ثالثة تعود الى بيع البترول في السوق بأسعار مخفضة . فعند تدقيق النظر في هذه الممارسة نجد أنها لا تشكل في الحقيقة نقطة ضعف في جبهة الاوبيك لان الدول المعنية تلجأ الى هذا الاسلوب في التعامل احيانا لتفادي اعلان هذه الحسومات بصورة رسمية بحيث لا يجري تدوينها في عقود مبيع البترول الخام . بهذه الطريقة تجعل الدول المذكورة اسعارها قريبة من أسعار بترول دول الخليج التي انخفضت نوعا ما بسبب الانخفاض الكبير الذي طرأ على نفقات الشحن في ناقلات النفط . بعبارة اخرى عن طريق اجراء حسومات غير رسمية على بعض المبيعات الهامشية تتجنب الدول المعنية الوقوع في فخ تخفيض أسعارها على كافة مبيعاتها النفطية . ومن ناحية اخرى فان اضطرار هذه الدول الى تقديم مثل هذه الحسومات في بعض الاحيان لا بد وان يشكل حافزا لها للعمل على استعادة خسائرها عن طريق الضغط لربط أسعار البترول في أقرب وقت ممكن بمعدلات التضخم المالي العالمي .

كانت جبهة الدول المستهلكة تزعم دوما أن انخفاض نسب انتاج البترول بالقياس الى طاقة الانتاج الكلية في كل بلد من البلدان المنتجة سوف يؤدي الى خفض الاسعار بصورة مشابهة للانخفاض الذي طرأ على الاسعار في الستينات . هنا لا بد من التدقيق في هذه المقارنة . في الستينات كان انتاج القسم الاكبر من بترول دول الاوبيك خاضعا للشركات الاجنبية صاحبة الامتياز وموظفا في خدمة مصالحها . وكان الهم الاكبر لهذه الشركات هو استرداد استثماراتها بأسرع وقت ممكن برفع الانتاج حتى لو كان ذلك يعني الحاق الضرر بالحقول . أما اليوم وبعد أن انتقلت سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضايا مثل الاسعار وهامش الارباح العائدة للشركات ومعدلات الانتاج الى حكومات الدول البترولية نفسها فقد توقفت كافة هذه الممارسات الضارة . يضاف الى ذلك أن الحكومات بحكم كونها المالكة الاولى لوسائل انتاج البترول (أما عن طريق التأميم أو اتفاقيات المشاركة) لا تهتم بعامل الوقت وتأثيره على الاستثمارات والارباح على طريقة الشركات الاستغلالية . في الواقع ترى بعض هذه الحكومات انه على الرغم من عدم حاجتها الى اية وسائل اضافية لانتاج البترول في السنوات القليلة القادمة من المفيد الاستثمار في هذا المجال الان بسبب الارتفاع المتوقع في النفقات نتيجة التضخم النقدي العالمي .

أما فيما يتعلق بمقدرة الاوبيك على مواجهة أي انخفاض في الطلب على البترول (تفرضه الدول المستهلكة) بنجاح ومرونة كبيرة فيتضح من الجدول التالي :